

## المعطيات السياسية المقفعية في معمارية الدولة

الأستاذ الدكتور  
فيروز حريجي  
جمهورية إيران الإسلامية  
جامعة آزاد الإسلامية / قم - كلية الآداب

الأستاذ المساعد الدكتور  
صمد رضائي  
s.rezaei114@gmail.com

### المخلص:

تسعى هذه المقالة إلى دراسة المعطيات السياسية التي ضمّنها ابن المقفع في ثنايا أفكاره الإصلاحية بوصفه أول أديب سياسي ظهر بعد الإسلام وتمّ هذا الأمر من خلال رؤيته للنقد النبوي للحكم الذي استخدمه ابن المقفع كوسيلة هامة في منهاجه السياسي للإفصاح عن مواقفه والإدلاء بأرائه في مجال السياسة، توصلاً إلى الإصلاح الذي ينشده وراء كلماته المبتوثة في طيات كتبه.

إن هذا المسار التوظيفي لهذه المعطيات استقي ابن المقفع مادته الفكرية من مناهل ثقافية صادرة عن الفارسية صاغها في قالب بديع مكسو بثوب العربية ليلائم البيئة الجديدة وملابسها المنوطة بها. ولما اتجه الى هذا المسار أدرك بأن الحضارة الإسلامية الحديثة تحتاج الى مثل هذه المعطيات لذلك اتجه إلى باب لا يعرفه غيره وفتحته بقوة عقله ورحاب معرفته فمزج بين حضارتين؛ الحضارة الفارسية القديمة و حضارة إسلامية ناهضة فقدم من الأولي إلى الثانية ما يراه مفيداً لها وحقق جسر التواصل الحضاري الثقافي بينهما.

احتفظ ابن المقفع بكثير من هذه المعطيات السياسية التي تمثلت بسمات وخصائص عرفت بها المواصفات والمؤشرات السياسية حالياً من المنظور القانوني في حقل العلوم السياسية والقانون العالم الدولي. منها ما يرتبط بتكوين الدولة ودورها في تمثيل العلاقات الخارجية أو الدبلوماسية ومنها ما يرتبط بالمفاهيم السياسية العامة المتعلقة بالسلطة القضائية من الوجهة الداخلية.

المفردات الرئيسية: المعطيات السياسية، ابن المقفع، الإصلاحية، المواصفات، الدولة، العلوم السياسية.

## ١- المقدمة.

العلوم السياسية إحدى الفروع المتخصصة بالعلوم الإجتماعية وهي التي تتطرق إلى دراسة الأنظمة السياسية و اتجاهاتها السلوكية والتوظيفية في إطار البحوث العلمية والنظرية وليس الحديث في هذا الحقل وقضاياها المتنوعة بميسور للأدباء وهو أمر صعب جداً لمن يريد منهم أن يتعرض له في سلوكه الفعلي والنظري ولا يمكن التوصل إليه إلا بشروط متوفرة يستوفيهها رجل مضطلع بهذا الأمر استحوذت علي تعبيره الفني القدرة الخطابية في الاداء الموضوعي.

وإذا أردنا أن نبحث عن مؤلفات العلماء في منظور الفكر السياسي علينا أن نتوقف علي العالم البارز في هذه الساحة وأحد منظري الآداب السلطانية ألا وهو ابن المقفع الشهير، هذا العقل المتحضر الذي كان سببا في تخلخل أدب النصائح في الثقافة السياسية، علي الرغم من أنه قتل مبكرا من قبل الدولة العباسية إلا أن أفكاره ونزعاته الإصلاحية فرضت صدي واسعا على صعيد الأب العربي بما أورده فيه من الطريقة العقلانية التي رسمها ببراعة أساليبه الباهرة في شكلته الهندسة السياسية.

وصاحبنا هذا يجسد في هذا الطور توازنا فائقا بين طبيعة البيئة الجديدة وما استوحاه من موارث الحضارة العريقة وتجلت هذه الحيوية التركيبية في المعطيات المقدمة عند ابن المقفع بجلاء في مضمون عمله السياسي الذي يناهز بالتعديلات الأساسية والمتعة الكاملة من العقل والتدبير في معمارية الدولة. استطاع ابن المقفع أن يمد جسر التواصل الحضاري بحذاقة الأديب المصلح المفكر بما يمتلكه في نفسه من المقدرات العقلية والثقافية والطاقات الفنية والإبداعية أن يخوض غمار المواضيع الخطرة التي لم يتجرأ أحد من معاصريه أن يتقرب إليها في ساحة السياسة.

عرف ابن المقفع قيمة الحرية الإنسانية وأدرك ماتعني كلمة الإصلاح في مدلولها الحقيقي، فاندفع في مواصلة طريقه الوعرة بأنواع من الحواجز الاجتماعية والسياسية إلى حركة إصلاحية يرنو فيها إلى تصحيح السلوك الحكومي في إطار نظري متكامل وأعطي في هذا المسار معطيات سياسية حديثة وآراء سديدة وفرت الأجواء المادية والنفسية للمحاولة المثمرة علي تكوين الدولة في بنيتها المعمارية القائمة علي التدبير والقانون.

إن المنهج الذي استخدمناه في هذه المقالة هو المنهج الوصفي: أي ألقينا فيه الضوء علي معاني الألفاظ وتبيين الدلالات، والمنهج التحليلي: أي عملية توضيح المعطيات وفق النماذج المقفعية المستخدمة في النص وحاولنا من خلال ذلك الإجابة على سؤال مهم: ما هو الباعث الذي حفز ابن المقفع علي تقديم المعطيات السياسية في ثنايا آثاره الأدبية؟

إن رؤية ابن المقفع الطامحة إلى الإصلاح ومواقفه المنحازة للقطاعات الجماهيرية هي التي استشارت مشاعره الوجدانية بأن يسير علي الطريق التي رسمها في منظومته السياسية، لذلك تسربت السياسة إلى فكره وأدبه وأبدت حيوية دورها في كل من آثاره الإبداعية.

يستهدف هذا البحث الى أن يثبت بأن كثيراً من المعطيات التي جاد بها ابن المقفع في سلسلة آرائه الإصلاحية، يمكن تطبيقها علي المؤشرات السارية الحديثة في حقل السياسة والقانون. ومما يزيد من أهمية البحث في هذا المضمار ويبيح فرض الضرورة في المثابرة علي الإتيان بهذا البحث اليسير هذه الأخطار المنسية التي قيدت أعين القراء والدارسين في حضارتنا علي التحديق إلى ممتلكات الثقافة الغربية متناسين ما كان لديهم من جذور بعض النظريات والمعطيات البديعة التي سجلت اليوم في ذاكرة الشعوب باسم الثقافة أو الموروث الغربي.

ولابد لنا إذا أردنا أن ندرس تاريخ الحضارة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالوجهة الثقافية والعلمية ألا ننسي تأثير العناصر الأجنبية في تكوين هذه الظاهرة الجديدة. إذ أن الإسلام قد ظهر وانطلقت العربية من جزيرتها وسائرت الفتوحات التي قام بها الفاتحون في الأقطار الجديدة فدخل كثير من الشعوب في الإسلام ومضت العربية تشق طريقها في مجتمعات الأقطار المفتوحة وما كاد أن يتم للعرب هذا الفتح حتى نشأ عن ذلك تفاعل وامتزاج متنوع بين الثقافات التي كانت أصولها متباينة وعناصرها مختلفة وأنتجت هذه الممازجة والمخالطة حضارة جديدة لم تتألف في ذاتها من عنصر خاص وحده بل ساهمت علي تكوينها عناصر مختلفة من ثقافات مختلف الشعوب التي دخلها الإسلام. ومادنا بصدد أن نسبر مدي تأثير هذه العناصر التي جاد بها العلماء والأدباء في ثنايا معطياتهم الثقافية والعلمية يسترعي انتباهنا ما اتفق عليه الباحثون في أمر الثقافة الإسلامية وما أدلي بها الكثرة المطلقة من المستشرقين بأن تأثير العنصر الفارسي كان أكثر وأقوي من سائر العناصر وهو مما أشار إليه الدكتور عبداللطيف حمزة - وإن كان من أشد المعارضين لابن المقفع - بصورة

عجلي في الفصل الثاني من كتابه المعنون بالثقافة الفارسية بين عناصر الثقافة الإسلامية ويقول: من حيث الأدب الإسلامي فلا محل للنزاع في عظم الدين الذي في عنقه للثقافة الفارسية وفي غلبة هذا الدين علي الثقافة اليونانية الخالصة (حمزة، عبداللطيف: ٢٠٠٠م، ص ٣٣)، فلنأت في هذا الصعيد ببعض المعطيات السياسية التي أتحفنا بها عبدالله ابن المقفع.

أما بالنسبة للدراسات السابقة أو خلفية البحث، فقد حظي ابن المقفع باهتمام كثير من الباحثين العرب والاييرانيين على حد سواء، ونشير هنا إلى بعض المصادر الهامة التي تطرقت إلى البحث عنه وكمثال على ذلك: ((ابن المقفع بين حضارتين)) للدكتور حسين علي جمعة، ((ثلاث شخصيات في التاريخ)) للدكتور عبداللطيف حمزة، ((عبدالله بن المقفع)) للدكتور محمد غفراني الخراساني و((ضحى الإسلام)) لأحمد أمين.

أما الملاحظة الهامة التي تتبدي بالجلء في هذا المقال أن كثير من الكتب والدراسات التي كتبت حول ابن المقفع خاصة هذه الكتب المشار إليها لم تتطرق في طياتها إلى توضيح المعطيات السياسية بشكل تخصصي معبر عنها في القاموس السياسي بما يفيد القراء والدارسين الذين يريدوا أن يتزودوا من المعلومات السياسية من الساحة الأدبية، بل أن كل منها عالج موضوعا عاما مكررا من جوانب شخصيته أو آثاره أو فنه أو زندقته مما نري مثيله في سائر الكتب، وهذه إشكالية طبيعية لديهم؛ لأن كثيرا ممن كتب حول ابن المقفع كان من طبقة الأدباء وهؤلاء لم يتذوقوا المفاهيم السياسية كتذوقهم المضامين الأدبية والخيالية إلا ما جاء في الكتاب المسمي ((جذور المكيافلية في كليلة ودمنة)) للكاتب مصطفى سبيتي، حيث صنّف هذا الكاتب بعض المعطيات بشكل أفضل مما جاء به الكتاب الآخرون في آثارهم وإن قصدبها تطبيق النماذج المكيافلية علي الأفكار المقفعية تحديداً. وقد استوحيت من هذا الكتاب بعض العناوين المتدرجة للبحث وأضفيت عليه معلومات وافية تسعف القراء في فهم ما استبطن من آثار ابن المقفع الكاتب والأديب الفارسي الشهير وألقيت في هذا المجال بعض الأضواء علي نواح جديدة من سياسياته تتجلي ثمرته في عرض البحث.

## ٢- حياته:

إسمه بالفارسية روزبه وهو عبدالله بن المقفع وكني قبل إسلامه بأبي عمر، فلما أسلم أكتني بأبي محمد والمقفع ابن المبارك وأصله من ((جور)) مدينة من كور فارس وكان يكتب

أولاً لدواوين عمر بن هبيرة، ثم كتب لعيسي بن علي كرماني وكان في نهاية الفصاحة و البلاغة، كاتباً شاعراً فصيحاً وهو الذي عمل على إدراج شروط عبدالله بن علي المنصور وتصبّب في الاحتياط فيها، فأثار ذلك من حفيظة المنصور عليه، فلما قتله سفيان بن معاوية حرقاً بالنار وقع ذلك من المنصور بالموقع الحسن والموافقة فلم يطلب ثأره (ابن النديم: ١٣٥٠ش، ص ١٣٢).

وقيل: إنه ألقاه في بئر المخرج وردم عليه الحجارة وقيل أدخله حماماً وأغلق عليه بابه فاختنق (ابن خلكان: ١٣٦٤ش، ص ١٥٣).

وهكذا يكتنف الغموض سبب قتله كما يكتنف الغموض تاريخ حياته وكيفية قتله، فلا يعرف علي وجه اليقين السبب الذي أدى بالتالي إلى تصفيته، ومهما يكن من أمر فهناك عدة أسباب أشار إليها المؤرخون ودبجوها بكتبهم، منها:

• كتابة الأمان (إدراج شروط عبدالله بن علي علي المنصور).

• الاتهام بالزندقة

• رسالة الصحابة

• بث آرائه الإصلاحية الجريئة في كتبه تعريضاً بالحاكم العربي وأصحابه.

### ٣- عصره

عاش ابن المقفع في أواخر عصر الإستبداد الأموي الذي اصطبغ بصبغة عربية تمثلت بالتعصب القبلي وأوائل الانقلاب العباسي أي في المدة التي شهدت زوال دولة عربية وميلاد أخرى. نجمت سياسة التمييز العنصري في البيئة العربية بعدما دخل الإسلام الشعوب الأخرى وبلغت أشدها لما وقع علي أيدي الأمويين أزمة الحكم وهؤلاء - كما انتهج أسلافهم - أحيوا ما استطاعوا من موارث الجاهلية وبدعها حتى اشتعلت العصبية واندلعت نيرانها في عامة أنحاء البلاد وذلك بسبب سوء سياستهم في إداره شؤون الحكم وعدم أخذهم بالحزم والحكمة وهو ما أدى إلى الثورة العنيفة التي عمت كل البلاد التي كانت تحت سلطتهم حتى قضى عليهم قضاء تاماً حقداً عليهم وغيظاً علي سلطانهم، وفي تلك المدة استغلّت الأسرة العباسية كل الظروف و الأسباب بالحيلة والخداع للوصول الى

الحكم وما إن إستتب لهم الأمر، رجعوا علي عقبهم وانتهجوا سياسة قمع الحريات والتشدد في الإجراءات التعسفية.

ولعل خير من يصور عصر ابن المقفع خاصة فيما يتعلق من الوجهة السياسية ما قاله الأستاذ محمد علي أذرشب في مقدمة كتابه ((ابن المقفع بين حضارتين)) والدكتور حبيب يوسف مغنية في مقدمة كتاب ((كليلة ودمنة)) إذ قال الأول:

عاش ابن المقفع في عصر أريد فيه للناس أن يتخلوا عن إرادتهم وعقلهم تحت شعار الاستسلام للقضاء والقدر وأن ينظروا إلى الحاكم بأنه مفترض الطاعة، يحكم كيف يشاء، ولا يحق لأحد أن يدلي برأيه في الحكم كيف يكون وكيف ينبغي أن يكون الحاكم، كما أريد للناس أن ينشغلوا بالأمور اليومية الصغيرة ويتخلوا عن الأهداف الكبيرة وأن ينكفيء الناس علي أنفسهم وهمومهم الشخصية ويستوحشوا من العلاقات الاجتماعية وهذا هو شأن كل مجتمع يسود فيه الإرهاب والطغيان (جمعه حسين علي: ٢٠٠٣م، ص ٣).

فيما قال الآخر: مما لا شك فيه أن ابن المقفع كان مدركاً بأنه صاحب رسالة يقتضي تبليغها ركوب مركب صعب يدفعه في محيط زاخر بالأخطار، فالزمن كان زمن قطع رؤوس المعارضين أورمهم من أبراج عالية أو سلخ جلودهم أحياء أو جعلهم طعاماً للنار في تنور لاهب (ابن المقفع: ٢٠٠١ م، ص ١٩).

#### ٤- منهجية ابن المقفع.

الكلام السائد لديه موجه إلى النقد والإرشاد، معتمداً علي منهجية تربوية إصلاحية قائماً علي العقل المتطلع إلى منظومة من القيم الأخلاقية والمثل النبيلة. والقيم التي يدعو إليها غالباً ما يتوجه فيها إلى وجهة واقعية يلحظ فيها مشاكل الإنسان من مناحي المجتمع البشري ويزج فكرته في مجابهة الظروف الواقعية ليرتقي بها إلى ظروف إنسانية صالحة تتحقق فيها مصالح الجماهير بمختلف جوانبها بدلاً مما يعانيه الشعب من آثار سلبية ناتجة عن الحياة في ذلك الواقع المرير.

يقولون إن الكتاب والشعراء فريقين: مثاليون dealists او واقعيون Realists. فأما المثاليون فإنهم يصدرون شعرهم وكتابتهم عن عقل يسيطر عليه الخيال وهم دائماً يتجهون في أدبهم إلى المثال الأعلى و أما الواقعيون فيصدرون عن عقل أشد تعقيداً من العقل

الأول، فيصفون الحياة الواقعة أمامهم ويصفون ما فيها من اضطراب وتعقيد والتواء (حمزة عبداللطيف: ٢٠٠٣م، ص ٧٣).

ولا يؤسفني أن أكون مخالفاً بعض المخالفة لما ذهب إليه الدكتور عبداللطيف حمزة حينما عدّه من المثاليين خاصة حينما يقارن بين ما كتبه ابن المقفع في الأدبين الكبير والصغير وبين ما كتبه الجاحظ في رسالة الترييع والتدوير حينما قال: رجل كان ينزع في تفكيره أبداً إلى المثل الأعلى، فيظهر أثر ذلك في كتابه (م، ن: ص ٧٤). لأنهما من جملة الكتب الحكمية وهذه الكتب لا تقتضي طبيعتها إلا أن تكون علي عبارات متكونة علي هيئة موجزة لانزوي فيها تلك التفاصيل التي يقوم ببعثها الواقعيون وهنا علينا أن نتساءل لم لا يقارن الدكتور بين ما كتبه ابن المقفع في رسالة الصحابة وبين رسالة الجاحظ، إذ أفصح الكاتب بأظهر أسلوب وأبين كلام ما كان يدور في خلد مماجيري في واقع المجتمع وما أصدره فيها وفي كليله ودمنة أيضاً من آراء نقدية جريئة تعرض بالطبقة الحاكمة وأدانة طيشهم وجهلهم في معاملة الناس. فبإمكاننا أن نقول في هذا المسار بأنه كان رجلاً مزج بين المثالية والواقعية بأدبه الغزير فيما كتب عن السياسة في شكل يدل علي وعيه السياسي الناضج بأهمية إصلاح شؤون الحكم ليقود المجتمع إلى ما يصبوا إليه من تحقيق مآربه وانتصار القيم الإيجابية علي ما يعارضها من القيم السلبية.

#### ٥- السلوك السياسي المقفعي.

أصبح موضوع علم السياسة: دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وكيفية أدائها لوظائفها وعلم السياسة غير فلسفة السياسة التي تهتم بدراسة الأفكار السياسية مع التأكيد علي بعدها الزمني. أما علم السياسة فإنه يدرس الأفكار السياسية بهدف الوصول إلى مبادئها العامة مستعيناً قدر الإمكان بشواهد كمية وكيفية ومعني ذلك أن فلسفة السياسة تلجأ إلى الأفكار والقيم السياسية كالحق والحرية والعدالة وتثير حولها تساؤلات تتعلق بشرعيتها وملائمتها للطبيعة الإنسانية. أما علم السياسة فإنه يسعى من خلال استخدامه للمناهج العلمية إلى الوصول إلى تعميمات تحكم عناصر الحياة السياسية بما فيها من نظم وأنماط سلوكية (وادي طه: ١٩٩٦م، ٩٥).

وتؤكد الكتب التاريخية والأدبية على أن ابن المقفع لم يكن من أصحاب البلاط ولا من مقربي السطان ولم يفكر يوماً بأن يتولي منصباً سياسياً في إطار النظام الملكي للأسرة

العباسية، مع أنه لم يكن يري نفسه خارجة عن منظومة عامة الشعب وقد وقعت عليهم أثقال الانحرافات العديدة داخل المجتمع، بل طمح في أطروحته السياسية التي كانت في ثياب نظرية إلى شكلنة السلطة السياسية علي نظام يسود فيه التدبير والعدل وقد حاول في هذه الممارسة السياسية الهادفة إلى دعم الأخلاق التي كانت سمة ملازمة للخطاب السياسي الصحيح.

وهذا الذي يحتاج إليه المجتمع الإنساني في هندسة الحياة البشرية الصالحة؛ لأن التدبير ليس مجرد كلمة يتشدق بها الساسة والحكام في مرافقة الظروف لصالح أغراضهم وإنما هي كلمة جامعة تشمل معان نبيلة من العقل والعلم والحكمة والإلتزام بالقيم، فيما يشكل العدل عماد الحكم فهو تنظيم عملي للأمور علي قدر الصلاحية وموضع المسؤولية.

ولاشك من أن ابن المقفع كان شديد التطلع إلى أن يصبح المناخ السياسي والاجتماعي مناسباً لأبناء أمته مهما كانت أجناسهم وألوانهم وتفاوتت فئاتهم الاجتماعية ولهذا ظل يسعى بكل قدراته العقلية والفنية إلى أن يعطي للمجتمع ما يراه مفيداً من آراء إصلاحية توفر المجالات للنشاط الفكري والسياسي والاجتماعي في صميم الدولة العربية التي غلب علي تكوينها الرؤية الضيقة الخائفة.

كان ابن المقفع شديد الاهتمام بإقامة سياسة عملية يظهر فيها مدي عقلانيته من خلال تصوراته لأسس السلطان وطبيعته وأشكاله، فهي أسس لسلطة سياسية ينبغي أن تعتمد علي العقل، لأنها ضرورة تفرضها مصلحة الجماعة ولهذا فقد اعتبر من المصلحين الاجتماعيين الذين أعطوا ما أمكنهم كتابة وعملاً؛ ليقوموا نظاماً اجتماعياً وسياسياً علي أسس صحيحة ومن أجل غايات شريفة وأغراض سامية (محمد عبدالله الثبتي نوير بنت ناصر: ٢٠٠٦م، ص ٢٧).

إن ابن المقفع يعد أول كاتب سياسي في تاريخ الإسلام لم يخرج أي كتاب أو أية رسالة من آثاره عن هذا الموضوع أو ذلك الغرض. فقد كان مفكراً ملتزماً وأديباً شاهد عصره يسوق فكره وفنه في طريق الإنسان. وعلى ذلك يكون ابن المقفع في سياسياته واجتماعياته قد فتح الطريق أمام الفارابي وابن قتيبة وابن تيمية والمارودي وابن أبي ربيع والمالقي وابن الداية والحضرمي وابن الجوزي وابن حمدون والقاسم العلوي وإخوان الصفاء وابن عبد ربة وعلي عبدالرزاق وسواهم (شلق علي: ١٩٩٢م، ص ١٥٩).

هذا العبقرى الفذ يتخذ من أفكاره السياسية وآرائه الإصلاحية طريقاً لخدمة أبناء المجتمع فعندما يتحدث عما تسرب الى الدولة من المفاصد العصبية وما ابتلي به الشعب من أمراض مزمنة ويبحث في كيفية علاجها؛ لأن الوضع السياسي في الزمن الذي عاش فيه قد عم فيه الطغيان والاستبداد والبطش وله نفس لا تطيق الصمت إزاء الممارسات الشعواء أو يقف منها موقفاً محايداً للظروف المتأزمة آنذاك. ولعل اهتمام ابن المقفع بالسياسة كان ينطلق فيه من عقيدة تؤمن بأن: الأول، صلاح الرعية من صلاح الراعي فمتي صلح الحاكم صلح ما عداه والثاني، ابتعاد الرعية عن الحاكم وتلملمها- وهذا ما عاشه ورآه في أواخر الدولة الأموية - دليل عدم اهتمام الحاكم بالرعية وإهمالهم للأمر ومصالحها (محمد عبدالله الشيبتي نوير بنت ناصر: ٢٠٠٦م، ص ٢٨).

#### ٦- ابن المقفع المصلح الاجتماعي.

وقف ابن المقفع علي الكثير من أمراض المجتمع والسياسة في عصره واستنكر الكثير من تلك الأمور وبخاصة في الدولة العباسية الناشئة إذ كان يرى أن معظم تلك الأمور سببها الحكام كما كان يرى أن الحرية السياسية غير متوافرة، فأراد أن يقف من حكامه موقف (بيدبا من دبشليم) وأن يتخذ الطرق التي تتيح له النصح من غير التعرض للهلكة (الفاخوري حنا: ١٣٨٠ش، ص ٤٦٤). لقد بصر بأعينه كيف أن العباسيين ساروا علي خطى بني أمية في المذابح والمجازروا انتهاك الحرمات واغتصاب الأموال والحقوق تغذية لخزائن الخلفاء والعمال والمحظيات بما فاق حد الوصف. (جرDAQ جورج؛ ١٩٧٠م، ص ١٧١).

إن ابن المقفع إستعان برؤيته لهذه المشاهد لتكون طريقاً لدعوته من أجل الإصلاح من خلال دعوته للأخلاق الحميدة والتمسك بالقيم النبيلة وأشبع كلامه في هذه الخريطة بالإرشاد والنصح والحكم ليعالج بها المجتمع السقيم ويلتف علي الرقابة الحكومية بعدما أصيب الشعب بالأمراض المستعصية وهو يعتقد بأن منهجية الإصلاح لها دور ناشط في تحسين الأجواء المحيطة بالحياة البشرية وهي التي تساعد علي الخروج من الأزمات والفتن التي أخذت تعصف بمصائر الناس بسبب سوء ادارة الحكام لمصالح الشعب؛ لأن الاستسلام لهذه الطبقة من المستغلين أي أصحاب المطاعم والأهواء يدفع بمصير الناس الى أنون الجهل والهوان ويسوقهم في عوالم تقهر فيها حرياتهم وكراماتهم الإنسانية العامة، وتذهب بهم في كل طريق إلا طريق الخير والرشاد.

فعلى العامة التسلح بالعلم والمعرفة ونبد التقليد الأعمى والاتباع السلبي مستعينة بالعقل المستنير للتمييز بين الحق والباطل والتحرر من سلطة الأهواء المؤدية إلى الاستبداد والبطش.

إن إحدي الأسباب الرئيسة التي دفعت ابن المقفع بأن يتجاوز الحياة الوديعه مع أنه في مقتبل عمره وحضوته بثناء يسمح له أن يعيش في راحة ودعه هو إنه لم يتوان من أن يدلي رأيه في الحكم والعلاقة التي ينبغي أن تسود بين الحكام وشعوبهم وغلف ذلك في ثوب النقد اللاذع وأفصح عما يراه خيراً للمجتمع في مسيرة حياته المتوعرة، ولعل خلو نظام الحكم العربي عن خلفية سياسية مناسبة في إدارة شؤون الشعب بمختلف جوانبها كان أحد الأسباب التي دفعت بابن المقفع لانتهاج ذلك المنهج، وكما نعلم أن نظام العرب: كان في الجاهلية يقوم علي أساس القبيلة وأجزائها وكان هناك تنوع كبير في العادات والعرف عند العرب، لكن يمكن القول: إنه كان في الجزيرة نظام أساسه السياسي والاجتماعي هو القبيلة (دوري عبدالعزيز: ٢٠٠٨م، ص ١٥).

رغم هذه الظروف القاسية التي أحاطت البيئه الاجتماعية لم يتنح ابن المقفع عن الخوض في مجريات الحياة الجماعية ولم يخرج في سياسياته عن دائرة الخلق السامي وتعاليم الدين الحنيف وأعطى لمجتمعه معطيات سياسية ينطبق عليها كثير من المعايير السياسية اليوم في بناء السياسة ومعمارية الدولة وما يتخلل في إطارها من توظيف الأكفيا وتحديد الواجبات الثنائية في شعبي المجتمع المتكون من الشعب والطبقة الحاكمة.

#### ٧- تكوين الدولة.

إن نشوء الدولة وتكوينها في الساحة السياسية يعتبر من أهم السمات التي تتسم بها كل البلاد المتحضرة وهي من أبرز الصفات التي ينبغي توفرها في تلك الظاهرة التي تسمى بالحضارة في الترمينولوجية السياسية والاجتماعية. فالدولة ظاهرة سياسية قانونية وهو تعني مجموعة من الأفراد متجانسة أو غير متجانسة يعيشون في إقليم جغرافي محدد يسيطر عليهم تنظيم سياسي مستقل يفرض عليهم سيادته القهرية في إدارته لشؤونهم ومصالحهم العامة.

وهذه الأركان الثلاثة:

• الشعب (السكان) (people)

• الأرض أو الإقليم (territory)

• القوة السياسية (sovereignty/government)

هي التي تكوّن الدولة في مظهرها الخارجية. ونحن في الإشارة إلى هذه الأركان المكوّنة أدغمنا المصطلحين المختلفين أي الحكومة (government) والسيادة (sovereignty) وسبكناهما في القوة السياسية لتكون العبارة أشد اختصاراً وأبلغ دلالة في ذهن القارئ الأدبي. هذه المؤشرات هي التي أشار إليها علماء السياسة في مشهد العلاقات الدولية والقانون الدولي العام لترسيم الدولة في الخريطة السياسية. إن الأرض والشعب يعتبران كعنصرين اجتماعيين والسلطة السياسية تعتبر كعنصر قانوني (ضيائي بيجدلي محمد رضا: ١٣٨٦ ش، ص ٢٠٢).

والشعب بمفهومه الاجتماعي والسياسي مجموعة من الأفراد الذين تتكون منهم الدولة، والاقليم هو رقعة جغرافية تقيم عليها الدولة سلطتها وتمارس فيها سيادتها وتشتمل في القانون الدولي العام علي الاقالم البرية والمائية والجوية أو الفضائية.

استخدم ابن المقفع هذه المفهوم في كليلة ودمنة خلال استنطاقه عالم الحيوان بثأ لأفكاره الإصلاحية، إذ أشار إليه في باب الثور والأسد وقال: كان قريباً منه أجمة فيها أسد عظيم وهو ملك تلك الناحية ومعه سبع كثيرة وذئاب وبنات آوي وثلالب وفهود ونمور (ابن المقفع: ٢٠٠١ م، ص ١٤٠).

فالأجمة هنا ترمز إلى المكان الذي يعيش فيه الشعب وتمارس عليه السيادة والأسد هو ترميز للسلطة السياسية وأما أصناف السباع المذكورة فهي فئات الشعب المختلفة بشرائحها وطبقاتها ومصالحها وأنماط إنتاجها وقد عمد في كليلة ودمنة إلى رسم هذه الصورة في مقدمة كتابه ليجعل منها مختبر آرائه ومفاهيمه السياسية، فشكلت بذلك المدخل الذي اعتمدت عليه في كل أبواب الكتاب الأخرى. (سبيتي مصطفى: ٢٠٠٠ م، ص ١١١).

٨ أنواع الحكم.

أكد ابن المقفع من خلال حديثه على الدور الإيجابي للحكام وذوي الرأي والنصح من العلماء في إرشاد الملوك ومن كان بيده مقاليد السلطان ففي كليلة ودمنة يلوح بشكل

ترمزي إلى ثلاثة أشكال من أنظمة الحكم السياسية:

- الملكية المطلقة: التي يعبر عنها بغياب الوزراء والمستشارين وأي نوع آخر من المشاركين في صنع القرار، إذ يتحول الجميع إلى منفذين إجرائيين ويتركز القرار بيد الملك (السيدي مصطفى: ٢٠٠٠م، ص ١١٢)، وهذا الصنف من الملكية أشير إليها في باب الأسد والثور، حينما يتبدأ الكاتب بوصف الأسد ويقول: كان هذا الأسد منفرداً برأيه دون أن يأخذ برأي أحد من أصحابه (ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص ١٤٠).
  - الملكية الدستورية: التي يحكم فيها الملك من خلال الدستور أو السلطة التنفيذية وهي شبيه ببعض النظم البرلمانية الحالية إذ يكون العاهل فيها بوصفه رئيس الدولة وكانت السلطة بيد رئيس الوزراء، وفي هذه الحالة كان الملك ملتزماً بقرارات الوزراء أو أركان السلطة في تدبير الشؤون وهذا الصنف من الملكية أشير إليها في باب البوم والغربان حيث اجتمع ملك الغربان، مع وزرائه ليتخذ معهم قراراً مناسباً ناتجاً عن آرائهم في الأزمة المحيطة بهم، حيث جاء: وكان في الغربان خمسة معترف لهم بحسن الرأي، يسند إليهم في الأمور وتلقي إليهم مقاليد الأحوال وكان الملك كثيراً ما يشاورهم في الأمور ويأخذ آراءهم في الحوادث والنوازل (م، ن: ص ٢٩٤).
  - الديمقراطية: التي يشارك فيها جميع الشعب ويفوض الأمر إلى الممثلين وفق انتخابهم ومن معالم هذا الصنف ماجاء في حكاية الفيل والأرانب، حيث قال ملك الأرانب ليحضر منكن كل ذي رأي رأيه. (م، ن: ص ٢٩٨).
- ٩- الوزراء ومعادلاتهم مع ذوي السلطان.

السلطان مهما كان ذي صلاح ورأي فإنه لا يمكنه أن يتصدى مباشرة للقيام بتدبير شؤون الجماعة وإدارة الشعب أو الخوض في موضوعات تجرّ عليه وعلي بلادته أضراراً مادية ومعنوية، بل يلزم عليه أن يختار للأعمال المختلفة والطوائف المتعددة أصحاب الكفاءة ليتخلص عما ينتج عنه من تراكم للأمور ومخلفاتها من رافض النتيجة التي تمتد تفاعلاتها السلبية حيناً بعد حين وهؤلاء الأصحاب في منظومة السياسة هم الوزراء. كتب المستشرق الفرنسي دارمستر في كتاب ((بحوث حول إيران)) بأن كلمة وزير مشتقة من كلمة فهلوية vichira بمعنى التقرير (عظيمي عباس علي: م، ن: ص ٣٣).

وهنا لا مجال لنا للبحث عن هذه الكلمة وأصلها والغوص في التتبع عن صحتها أو عدمها، لكن المطلوب لنا هي الوزارة باعتبارها منصباً سياسياً له دور ناشط في هيكلية الدولة يؤديه الوزير وموقع يحتله وفق الخطة الحكومية المرسومة. لم تكن كلمة وزير بدعاً في العصر العباسي، إنما المبتدع هو إنشاء هذا المنصب وإعطاء صاحبه السلطة الرسمية وتلقيه بهذا الاسم وهذا المنصب فارسي ولم يكن معروفاً قبل العباسيين. (أمين أحمد: ١٩٩٧م، ص ١٨٣).

إنما الوجه الذي يستتب به الأمر أن يكون السلطان منتفعاً بمن اتصف حوله بحصافة الرأي وحزم الأمور تجنباً للزلل والوقوع في التردد وانعدام المنهجية الصالحة في تدبير الأمور. تأسيساً علي ما افترض لهذه الفئة السياسية، أكد ابن المقفع في سياسياته مراراً علي أهميتهم البالغة ومكانتهم الرفيعة حيث قال: الملك يزداد برأي وزرائه بصيرة كما يزيد البحر بمجاورته من الأنهار (ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص ٢٩٦).

ولهذا لم يتهاون في كلية ودمنة والأدبان الصغير والكبير علي الإتيان بأمثلة تدل علي هذه الخطورة من أهمية: إن البحر بأواجه والسلطان بأصحابه (م، ن: ص ٢١٤).

يصنف ابن المقفع في كلية ودمنة السلطان في علاقته مع الوزراء علي معادلات أربع:

• سلطان صالح ووزراؤه صالحون

• سلطان صالح ووزراؤه فاسدون

• سلطان فاسد ووزراؤه فاسدون

• سلطان فاسد ووزراؤه صالحون (السيبيتي مصطفى: ٢٠٠٠م، ص ١٦٣).

وهذه المعادلات الأربعة جري علي تقسيمها الاتصاف بالصفات المقبولة والمردولة من جانب الفريقين.

الأول: اذ كان السلطان صالحاً واجتمع حوله الوزراء الصلحاء يستقيم به أمر الدولة ويسرع بالمجتمع نحو التقدم والعمران. فذو اللب حقيق أن يخلص لهم النصيحة ويبدل لهم الطاعة ويكتم سرهم ويزين سيرتهم ويذب بلسانه ويده عنهم ويتوخي مرضاتهم ويكون من أمره المؤاتاة لهم والايثار لأهوائهم ورأيهم علي هواه ورأيهم (ابن المقفع: ١٣٩٢ش، ص ١٧٧)، ولم يكن يكتم صاحبه نصيحته وإن استقلها ولم يكن كلامه كلام عنف وقسوة

ولكن كلام رفق ولين حتى أخبره ببعض عيوبه ولا يصرح بحقيقة الحال، فيعرف عيبه فلا يجد ملكه إلى الغضب عليه سبيلاً (إبن المقفع: ٢٠١م، ص ٣٣٠)، ومن خير أمثلة يمكن الإشارة إليها في هذا الصعيد ما جاء في حكاية اليوم والغربان التي تدل علي مواصفات الوزير الصالح إزاء الحاكم الصالح.

الثاني: من المستبعد أن تتحسن الظروف العامة لصالح الشعب وتتحقق مصالحهم في غلبتها علي المصالح الشخصية إذ التف حول السلطان أعوان فاسدون غير مؤهلين للقيام إلى ما يوكل إليهم وإن كان السلطان صالحاً فإذا كانت الحالة هذه ولم يتخلص السلطان منهم بطردهم أو كبح جماحهم، يؤدي ذلك إلى آثار سلبية متردية في حياة الأفراد والجماعات، إن السلطان إذا كان صالحاً وكان وزراءه ووزراء سوء منعوه خيره فلا يقدر أحد أن يدنونه ومثله في ذلك مثل الماء الطيب الذي فيه التماسيح، لا يقدر أحد أن يتناوله وإن كان إلى الماء بحاجة (م، ن: ص ٢١٤)، وما جاء علي لسان الثور عند ما سعي به الواشون عند الأسد هو من خير ما يصور لنا هذه المعادلة بشكل منطقي: أنه لو لم يرد بي إلا خيراً، ثم أراد أصحابه بمكرهم وفجورهم هلاكي، لقدروا علي ذلك، فإنه إذا اجتمع المكره الظلمة علي البريء الصالح كانوا خلقاء أن يهلكوه (م، ن: ص ١٩٨). كما أشار إليه في موضع آخر: ولو أن الأسد لم يكن في نفسه لي إلا الخير والرحمة لغيرته كثرة الأقاويل (م، ن: ص ٢٠٢).

الثالث: إذا اجتمع في السلطة هذه الخلال من الفريقين فلا محالة يؤول الأمر إلى انهيار عرش السلطان وشياع الفوضي والاضطراب في أوصال المجتمع السحيق؛ لأن المتوقع من الدولة أن تكون قوية ضامنة لأمن مواطنيها، عاملة في وحدتهم مثابرة علي خيرهم وتنحي المكروهات عن حياتهم، فإذا كان الحاكم ضعيفاً متكاسلاً في تدبير الأمور ووزراؤه ضعافاً، تزعزت أركان الدولة وساءت أحوال المواطنين وينقسم الشعب إلى مجموعات متشرذمة متنازعة، تسري فيهم روح الصراع وتصل بهم إلى مهاوي الانحطاط والهلاك، كذلك يعتمد كليله ودمنة علي تمثيل هذه المسيرة المطللة علي البوار في أسلوب الحكاية في باب اليوم والغربان إذ قال: ما أهلك اليوم في نفسي إلا البغي وضعف رأي الملك وموافقته وزراء السوء (م، ن: ص ٣٢٦) كما أشار إليه في قطاع آخر إذ قال: كانت سيرته سيرة بطر وأشر وخيلاء وعجز وفخر مع ما الي ذلك من الصفات الذميمة وكل أصحابه ووزرائه شبيهه به (م، ن: ص ٣٣٠).

والرابع: وهذه المعادلة يتحصل منها الفرعان إذا أمعنا الرؤية بالرؤية في المعطيات الروائية في كليلة ودمنة، أما الفرع الأول هو أن يتضائل دوره السلبي بما ينطوي عليه من الضعف والجهل حين أتحت لهم الفرصة بأن يطيعهم في آرائهم الصائبة ويأخذ بأعمالهم السديدة وهذا الذي مثل عنه الكاتب في مقدمة الكتاب حين نقل لنا كيفية التحاق الوزير الصالح بيدبا بالملك الطاغوي دبشليم والفوز بنتيجة رأيه وصحة فكره إذ قال: فلما رأى الملك وما هو عليه من ظلم للرعية، فكّر في وجه الحيلة في صرفه عما هو عليه وردّه إلى العدل والإنصاف (م، ن: ص ٣٦)، كما أشار إليه في موضع آخر وقال: فإن وزراء الملك إذا كانوا صالحين وكان يطيعهم في آرائهم لم يضر في ملكه كونه جاهلاً واستقام أمره (م، ن: ص ٢٩٨).

أما الفرع الثاني: خلافاً لما رأينا في تعهد الوزراء الصالحين أعمال الملك الفاسد وإصغائه إليهم رغبة في مصالح الشعب، توجد حالة أخرى تتخذ شكلاً معاكساً لما وقع عليه الأول، لأن فساد الحاكم وسوء سيرته في معاملة الشعب ومصادرته لحريات الناس يسبب عن توتر العلاقات الثنائية وضعف الثقة فيها وفي الحالة هذه قلما تثمر نصائح الوزراء للحاكم الفاسد، إن لم يكن كلامهم سبب غيظ الحاكم وسخطه عليهم.

ويسترعي كليلة ودمنة انتباه القاريء علي هذه الفحوي حينما يقول: من يبذل ودّه ونصيحته لمن لا يشكره، فهو كمن يبذر في السبّاح ومن يشر علي المعجب، فهو كمن يشاور الميت أو يسار الأعمى (م، ن: ص ١٩٨). أو يشير إلى ما جاء في حكاية الأرنب والصفرد: من ابتلي بسلطان مخادع وخدمه، أصابه ما أصاب الأرنب والصفرد [من البوار] (م، ن: ص ٣٠١).

#### ١٠- معادلة الصلاح والفساد بين الحاكم والمحكوم.

تناول ابن المقفع في سياسياته إلى موضوع هام له صلة وثيقة بأهمّات القضايا ومهمّات الأمور في ساحة السياسة انضباطاً واضطراباً وهو موضوع العلاقة بين الحكام والمحكوم وهذا ما انصبت عليه معظم أفكاره في أعماله سواء المترجمة منها أو الموضوعة. وهو منذ البدء في الأدبين يؤكد عليه كما قال في الأدب الصغير: ولاية السلطان بلاء عظيم (ابن المقفع: ١٣٩٢ ش، ص ١٦٩).

حتى انتهى من رسالته المسماة بالصحابة إذ قال: وشر الزمان ما اجتمع فيه فساد الوالي والرعية غير أنا بحمد الله أصبحنا نرجوا لأنفسنا الصلاح بصلاح إمامنا ولا نخاف عليه

الفساد بفسادنا (كرد علي محمد: ١٩١٢م، ص ١١٧). فضلاً عما نراه في حديثه حول هذه المعادلة في كلية ومدنة.

إن كلام ابن المقفع السياسي في علاقة الحاكم بالرعية ينحو نحواً أخلاقياً في معظم حديثه في كتبه وتختلف صيغ كلامه عن الوالي أو الحاكم فهو يخصّ الحاكم تارة باسم الأمير وتارة يلوذ بالإسناد للغائب ايعازاً بسلطة، كما يستخدم في السياق نفسه مصطلح السلطان ذي المؤهلات الفكرية والدينية والخلقية وواجباته تجاه نفسه وتجاه المحكومين من خاصة الناس وعامتهم (بن قينة عمر: ٢٠٠٠م، ص ٢٦). كقوله في الأدب الصغير: إن للسلطان المقسط حقاً لا يصلح بخاصة ولا عامة أمر إلا بإرادته (ابن المقفع: ١٣٩٢ش، ص ١٧٧).

نرى لهذا الرأي وما يتصل به في هذه العلاقة نظائر مبثوثة في كتبه خاصة في الأدب الكبير إذ استوفى فيه الكاتب استيفاءً جميلاً حينما تحدث عما ينبغي للسلطان أن يتصف به. ومجمل الرأي في هذا الصدد إن صلاح العامة بصلاح السلطان وفسادها متأت من فساده وفساد من كان في حاشيته.

#### ١١- السفير والعلاقات الدبلوماسية.

أشار كلية ومدنة إلى أهمية السفير ودوره الإيجابي في تحقيق مصالح الدولة وتسيير مرسومها عند الدول الخارجية. والسفير هو الموظف الدبلوماسي الأعلى في وزارة الشؤون الخارجية حالياً، يمثل بلاده في الخارج ويحافظ علي مصالحها وفق الخطة المرسومة. إن للسفير أعلي درجة دبلوماسية مع أنه يتولي شؤون السفارة، فعليه أن يتصل بصلة دائمة بين دولته الوافدة من جهة وبين الدولة المضيفة من جهة أخرى (ضيائي بيجدلي محمد رضا: ١٣٨٦ش، ص ٤٣٢).

والمقصود من الدبلوماسية في مفهوم القانون الدولي وعلم السياسة هو إدارة العلاقات الدولية وتمثيل البلاد في الخارج وإجراء المفاوضات لدي الدول أو المنظمات الدولية وهي كما جاءت في التعريف المنقول عن القاموس الفرنسي الليتيرية: معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول. ويظهر في تعريف الدبلوماسية عنوانان أساسيان، أولهما الدبلوماسية تتولي رعاية العلاقات الدولية، حيث إن الدول لاتستطيع العيش منعزلة ومنطوية علي نفسها والثاني فن المفاوضات (عبدالرحمان العبيكان: ٢٠٠٧ م. ص ٨٦). ومهما يكن من أمر يعرفه البروفسور ريفيه بأنها علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات (م، ن، ص ٨٧).

تقوم العلاقات الدبلوماسية علي أربعة مفاهيم وهي أركان الدبلوماسية:

• السفير(الرسول وما يندرج تحته من الألفاظ المثيلة)

• مهمة السفير(رسالة)

• الدولة المرسله

• الدولة المستقبلة (المرسله إليها).

نظراً لما يحتظي به السفير من أهمية مكانته ودوره الناشط في التفاوض والإجراءات الحكومية ينبغي أن يتصف بصفات ومؤهلات تساعده علي القيام بمهامه الخطيرة.

ومن أول الصفات التي ينبغي للسفير أن يتصف بها أن يكون علي درجة وافر من العلم يساعده في اتخاذ القرار المناسب وسداد الرأي في المهام الموكلة إليه، ثم أن يكون عارفاً بالبلاد التي يوفد إليها أو كان عارفاً بلغتها ويين هذا الأمر في كليله ودمنة من سؤال كسري أنوشيروان عن رجل مناسب لهذه المهمة وطلبه إلى برزوية الطيب: فسأل أهل مملكته أن يختاروا رجلاً عاقلاً أديباً عالماً ماهراً بالفارسية والهندية حريصاً علي العلم(ابن المقفع ٢٠٠١م، ص ٦١). يؤكد كليله ودمنة أن السفير نظراً لحساسية مهمته جدير بصلاحيات مميزة تتعلق برفاهيته وتيسير وسائل عمله واحتياجاته، بحيث لا يجد نفسه في أية لحظة رهين الضيق والضعف، تجنباً له من السقوط في المغريات التي كثيراً ما يتعرض لها السفراء من قبل الغرباء بهدف استمالتهم وقلب مهامهم بتحويل نتائجها إلى ضرر يصيب الدولة الموفدة لهم ويحقق نفع الآخرين (السيبيتي مصطفى: ٢٠٠٠، ص ٢٨٠).

ومن الامتيازات التي تقتضيه سفارته أن يتمتع بالدعم المالي كرادع طبيعي عن الوقوع في الأخطاء والعقبات المستعصية وهي التي أشار إليها الكاتب علي لسان الملك أنوشيروان لبرزوية الطيب: وأمر أن يحمل معه من المال ما أراد، فإنفذ قبل أن يصير إلى حاجته كتب إليه ليمده (ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص ٦٨). ومن أهم الامتيازات التي يتمتع بها السفراء في خلال دورهم في تمثيل البلاد وإجراء المفاوضات هي التي يعبر عنها بالانجليزية (Immunity) وتعادل المصطلحات العربية: الحصانة والحرمة والمزايا والاستثناء، أما المصطلح الذي يستعمل كثيراً في النصوص القانونية وله أكثر شياع في إطار العلاقات

الدولية هو الذي يعبر عنه بالحصانة.

علي السفير أن يحسن التصرف في أعماله وأقواله في الدولة المضيفة في احترام عاداتها وتقاليدها، لأنه جزء من دولته التي يتجسد بشخصه فيها وكل قول أو عمل يصدر عنه ينسب إلى دولته، فيمكن أن يضر أو يفيد بمصالح دولته في علاقتها مع الدول المضيفة: واعلمي أن الرسول هو الذي يلين الصدور إذا رفق ويخشن الصدور إذا خرق (م، ن: ص ٢٩٨). والدولة الحاضنة لاتحاسب السفراء الوافدة علي ما صدر منهم من الأقول والأعمال والمواقف بل يجب عليها تأمين حريتهم لأن الأصل في تقرير الحصانة هو توفير الحماية اللازمة للسفراء والوفود السياسية لأداء دورهم وهو ما أشير إليه في هذا القول: الرسول غير ملوم في ما يبلغ إن أغلظ في القول (م، ن: ص ٣٠٠).

من أجل ممارسة مهامه بشكل فاعل، فإن المبعوث الدبلوماسي بحاجة إلى العديد من الضمانات، لذلك خصصت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ عشرين مادة لموضوع الامتيازات والحصانات الدبلوماسية وجاء في الفقرة الرابعة من ديباجة الاتفاقية المذكورة إذ تعتقد أن المزايا والحصانات الدبلوماسية ليس الغرض منها تمييز أفراد وإنما تمكين البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثلة للدول من القيام بمهامها علي وجه مجد ولذا يجب منح المبعوث الدبلوماسي مجموعة من المزايا والحصانات تيسر له القيام بواجباته ومسؤولياته (عبدالرحمان العبيكان: ٢٠٠٧م، ص ٢١٣).

وفي قول الكاتب أعلاه إشارة مختصرة إلى ما جاء في الاتفاقية وما يصدق عليه في العهود الدولية المعاصرة بعد ما مضى من تلك الأيام حقبة تستغرق أكثر من ألف سنة.

## ١٢-التفاوض.

التفاوض يعني دخول الأطراف المعنية في حوار أو نقاش بهدف الوصول إلى إتفاق ترضي عنه تلك الأطراف ويضمن لها الحد الأدنى المقبول من المكاسب (م، ن: ص ٣٤). والمفاوضة هي الوظيفة الأساسية الدبلوماسية في تيسير علاقات الدولة الخارجيه في علاقاتها مع الدول والشخصيات الدولية الأخرى (م. ن: ص ٨٦).

مع أن كليلة ودمنة لم يتم بوضع تعريف محدد للمفاوضة في العلاقات السياسية، ولكنه يمكن لنا أن نحوز علي معاييرها ومايقع في حيزها من الشروط بالدراسة الدقيقة في معطيات

الحكايات التي جيء بها في ضمنه.

فمن الأبواب التي يمكن أن يشار إليها في هذا الصدد: بعثة برزوية الطيب والجرذ والسنور وما يتخلل في الأبواب الأخرى من الحكايات يندرج تحت هذا العنوان.

### ١٢-١) المصلحة المشتركة.

وهي التي تدفع الطرفين أو الأطراف إلى المفاوضة تحقيقاً لمصالحهم وتجنباً للأضرار الفادحة حينما يواجهون الأزمات الطارئة أو غير طارئة، لأن النفع من أهم أركان المفاوضة وقد يوفر حصولها بمحصول المفاوضة. يتجلى هذا الموضوع في كليلة ودمنة بوجود الجرذ في ورطة يجاهد للخلاص منها ووجود السنور في الورطة نفسها، حيث جاء: أنا اليوم شريكك في البلاء ولست أرجو لنفسي خلاصاً إلا بالذي أرجوك فيه الخلاص (ابن المقفع: ٢٠٠١م، ص ٣٥٤).

### ١٢-٢) الطرف الثالث.

يحصل على هذا الشرط بتواجد طرف ثالث غير داخل في ساحة المفاوضة أو حلول أزمة أو نشوء حدث قد تسبب عنها ظروف المفاوضة؛ لأن المصلحة المشتركة لا يمكن أن تتوفر إلا بهذا السبب، كما نرى في المثال الماضي، إذ أن هناك حاجة لدى كل طرف عند الآخر بسببه: وابن عرس ها هو كامن لي واليوم يرصدني وكلاهما لي ولك العدو... والذين حالتهم واحدة وطباعهم مختلفة تجمعهم الحالة وإن فرقتهم الطباع (م، ن: ص ٣٥٤)

### ١٢-٣) التنازل المقبول

يتضمن هذا الشرط أن يتنازل كل طرف عن بعض منافعها بما تقتضيه الظروف لصالح المفاوضة وتظهر المفاوضة بأقل حاجز إذا كانت بالرضي المتبادل ومن الأمثلة التي تدل على هذا الرضي ما جاء به الكاتب في حكاية الأرنب والأسد: فإن أنت أمتنا ولم تخفنا فلك علينا في كل يوم دابة نرسل بها إليك في وقت غذائك فرضي الأسد بذلك وصالح الوحش عليه (م، ن: ص ١٧٥). أو كما جاء به في باب الجرذ والسنور: وقد اضطرنني وإياك حاجة إلى ما أحدثنا من المصالحة (م، ن: ص ٣٥٧).

## ١٢-٤) قوة الاستدلال والإقناع

كانت الواجبات الملقاة علي عاتق السفراء والمندوبين السياسيين تعوزهم إلى التسلح بهذه القوة خاصة حينما تفوض إليهم المهام السرية أو يمنحون التفويض التام؛ لأن المفاوضات ناجمة عن حاجات الدول في تلك الفترة وإذا لم تراعي فيها تلك الشروط أو اختل ببعضها لن تحافظ علي توازن الامتيازات في تلك الساحة وهذا الشرط من أهم المؤثرات التي يمكن فقدها في الأطراف المعنية أن يهدي مصير المفاوضات إلى موقف مغاير لما خطط في برامج الدولة ومنيتسلح بسلاح الإقناع لاتعجزه مشكلة ولا يقعد به طارئ في ما يجري في ساحتها من الأحداث الغامضة. وفي سياق التفاوض بين الجرذ والسنور يقتنع السنور بما سمع من قول الجرذ: فلما سمع السنور كلام الجرذ وعرف أنه صادق، قال له: إن قولك هذا لشبيهه بالحق (م، ن، ص: ٣٥٤).

## ١٢-٥) الوفاء بالعهد

وهذا ما يعبر عنه بالشرط التنفيذي، مع أن هذا الشرط يندرج في نهاية المقدمات ويعد فرعيًا بالقياس إلى الشروط الأخرى، فلا شك بأن آثار المفاوضات والحصول علي مكاسبها البعيدة لاتتم إلا به. نري دائماً بأن كليلة ودمنة تؤكد علي أهمية الوفاء بالعهد ويظهر ذلك في سرد الحكايات بين البهائم كما يجري بين الأسد والأرنب: فرضي الأسد وصالح الوحش ووفين له (م، ن، ص: ١٧٤). أو كما قيل: العاقل يفني لمن صالحه من أعدائه بما جعل له من نفسه ولا يثق به كل الثقة (م، ن، ص: ٣٥٧).

## ١٣- القضاء والسلطة القضائية

السلطة القضائية إحدى من الأركان الثلاثة المكوّنة للدولة في هندستها الإدارية ولا يتم معناها إلا بمشاركتها السلطة التشريعية والتنفيذية في إصدار القوانين وتنفيذها فيما يخص بشأن الدولة والأفراد وهي مسؤولة عن الفحص عن الجرح والجرائم ومحكمة المذنبين وتحقيق العدالة. من أهم المبادئ الأساسية في الإسلام إقامة العدل والقضاء علي الظلم والجور وقد ارتبطت جميع مناحي التشريع الإسلامي بالعدل، فلا يوجد ثمة حكم إلا ارتبط به. فهو الأصل في التشريع الإسلامي، لذلك نري إن أهم ما يجب أن يتصف به الحاكم الإسلامي هو أن يكون عادلاً منصفاً بعيداً عن كل جور أو ظلم، مخلصاً لواجبه، وفيماً

لمصالح الأمة (حسين الحاج حسن: ٢٠٠٦م، ص ١٨٣).

إن العدل بغض النظر عما يؤكد عليه في التعاليم الإسلامية من إعلاء شأنه والحثّ علي إقامته هو مدلول جوهرى ينشأ ويتعرّج في أجواء الوجدان البشرى الصالح ويرتسم علي صحيفته ختام التصديق من كل المذاهب والأديان؛ لأنه أساس القضاء ولا يمكن القضاء الصالح إلا بالعدل.

لذلك فإن ابن المقفع يهتم اهتماماً بالغاً بمسألة القضاء في آثاره ويجعله موضع عنايته فيها؛ لأنه من أهم الأمور التي يتحصن بها سبل الأمن في البلاد وينتظم بها نظام المجتمع الإدارى والاجتماعى ويتقلص بها عن حياة الجماعة ماتلقيه من ضلال ثقيلة للفوضى والاضطراب ويقع هذا الأمر في آثاره موقعين: أولهما في ما يتخلل جريان الأحداث بين الدواب في كليله ودمنة خاصة في باب الفحص عن أمر دمنة. إن البدء بكلمة فحص في عنوان حكاية الفحص عن أمر دمنة له دلالة الوصول إلى الحقيقة وتجنب الزيف والكذب (كريم محمد إدريس: ٢٠٠٩م، ص ١١٧). والثاني في ما أشار الكاتب علي الحاكم العربى وتقريره النقد اللاذع نحو القضاة في رسالته المسماة برسالة الصحابة.

### ١٣-١) ضرورة التقنين

هذا المصطلح أو ما يعبر عنه باسم التدوين أيضاً، يتصدر تكوين النظام القضائى في البلاد المتحضرة؛ لأن الأساس المعتمد في الحكم والقضاء أن يكون مرجع عام في جميع القضايا والمخاضات يصدر عنه القضاة أحكامهم حسب الجرائم نوعها أو تحميل العقاب علي المقترفين وهذا يحجز عن استبدادية الرأى وتدخل الآراء الشخصية للقضاة في أنظمة المرافعات. جاء هذا المفهوم في كليله ودمنة حينما أمر الأسد بحضور النمر صاحب القضاء للفحص عن أمر دمنة، إذ قال: ويبحثوا عن شأنه ويفصحوا عن ذنبه ويثبتوا قوله وعذره في كتب القضاء (ابن مقفع: ٢٠٠١م، ص ٢٤٤).

هذا ما أشار إليه الكاتب في رسالة الصحابة بشكل إخصائى حينما اقترح علي الخليفة أن يضع قانوناً رسماً بشأنه مرجع واحد يسير عليه القضاة ويجري عليه أحكامهم في أجواء البلاد كلها، إذ قال: مما ينظر أمير المؤمنين فيه أمر هذين المصرين وغيرهما من الأمصار والنواحي اختلاف هذه الأحكام متناقضة التي قد بلغ اختلافها أمراً عظيماً في الدماء

والفروج و الأموال، فيستحل الدم والفرج بالحيرة وهما يحرمان بالكوفة، ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفة فيستحل في ناحية منها ما يحرم في ناحية أخرى غير أنه علي كثرة ألوانه نافذة علي المسلمين في دمائهم وحرمتهم يقضي به قضاة جائزاً أمرهم وحكمهم. (كرد علي محمد: ١٩١٣ م، ص ١٢٥).

وهو في هذه الرسالة يسعى إلى تقنين القوانين وتوحيدها لئلا يتسرب الفساد والفوضى في المجتمع بما تسبب عنه هذه الأحكام المتناقضة من المذاهب الأربعة ومن ثم حاول أن ينفذ فكرتها بشكل منطقي تقع في موضع القبول من سمع الخليفة، فيذكر في النهاية: فلو رأي أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية والسير المختلفة فترفع إليه في كتاب ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس ثم نظراً أمير المؤمنين في ذلك وأمضي في كل قضية رأيه الذي يلهمه الله ويعزم له عليه وينهي عن الفساد بخلافه وكتب بذلك كتاباً جامعاً عزماً لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً ورجونا أن يكون اجتماع السير قربة لإجماع الأمر برأي أمير المؤمنين (م، ن: ص ١٢٦).

إن فكرة توحيد القوانين كانت من بنات أفكاره التي تلقاها عن ثقافته الفارسية قبل كل شيء ولم تكن مشتقة من القانون البريتوري الروماني كما يتشدد به بعض المحدثين.

### ١٣-٢) صفات القاضي

أ- العدالة: لا يمكن اعتماد الشعب علي الهيئة المنتدبة للقضاء إلا أن يكون فيهم رجال يتوفر لديهم الشروط اللازمة للقضاء ومن أهم الشروط التي ينبغي أن يتحلي بها القاضي وصف العدالة وهي ملكة نفسانية تعطي القاضي صلاحية القيام بالقضاء ومحكمة الخصوم وهي من أبرز الصفات التي لا شك في لزومها عند القاضي وإذا تأصل هذا الشرط في نفس القاضي فلا يستهويه الأهواء والإطراء فيكون قاطعاً في ما صدر عنه من أحكامه العادلة؛ لأنه مؤتمن علي حقوق الناس. جاء هذا المفهوم فيما بيديه دمنة عند الأسد في الحديث عن القاضي الصالح: وأنا أرغب إلى الملك إن كان في شك من أمري، أن يأمر بالنظر فيه ويكون من يتولي ذلك لا تأخذه في الله لومة لائم (م، ن: ص ٢٣١). أي يتعين على القاضي أن يكون محايداً في حكمه فلا يميل إلى خصم ولا يبخس آخراً في المنازعة المعروفة لديه.

ب- عدم التسرع في إثبات التهم: لا يجوز للقاضي في المنازعة المعروفة أمامه أن يحكم علي الخصوم دون سماع أقوالهم والوقوف علي أدلتهم وإعطاء المهلة المناسبة للدفاع وإعداد الجواب، فعليه أن لا يخرج التسرع في إثبات التهم إلى طور في القضاء فيندم علي ما صدر منه دون الثبت والتصبر مما سمع من الأخبار والشايعات. فهذا ينتهي إلى الآثار السلبية الخطيرة التي تحط من شأن السلطة والعدل القضائي وتقوض ركائز الأمن في الدولة في شتي جوانبها. ومن خير أمثلة تدل علي هذا الفحوي ما جاء في تردد القول بين دمنة والقاضي حين انطلق بدمنة إلى المجمع عند القاضي: استفتح سيد المجلس، فقال يا دمنة قد أنبأني عن خبرك الأمين الصادق وليس ينبغي لنا أن نفحص عن شأنك أكثر من هذا... وقد ثبت شأنك عندنا وأخبرنا منك من وثقنا بقوله (م، ن: ص ٢٥٢).

فلا يصح إدانة المتهم مجرماً قبل أن يثبت الاتهام كما اعتبر دمنة مجرماً مجرد ادعاء أم الملك عند القاضي في شأن دمنة وقتل شترية، فظهر هذا المبدأ في احتيال دمنة وتذرعه بالحيلة القانونية في مجلس القضاء محاولة منه في دفع الخديعة التي تورط فيها من جانبه نفسه، حيث قال: أراك أيها القاضي لم تتعود العدل في القضاء وليس في عدل الملوك دفع المظلومين ومن لا ذنب له إلى قاض غير عادل، بل المخاصمة والذود عن حقوقهم فكيف تري أن أقتل ولم أخاصم (م، ن: ص ٢٥٢).

ج- التحري في اختيار الشهود: يهدف الإثبات في الفقه الجزائري إلى إظهار الحقيقة إذ ليس من المعقول أن يعاقب المتهم قبل المحاكمة؛ لأن في هذا أخطاء جسيمة وخسائر فادحة للشعب ومصالح الدولة، سواء منها ما تأسس علي نظام الإثبات القانوني أو نظام الإثبات الوجداني. يجب علي القاضي أن يعزز أحكامه بوسائل الإثبات القانوني - وهذا ما يبدو ملاحظه في كليلة ودمنة - حينما يصدرها حول القضايا الإجرائية المختلفه. ومن بين هذه الوسائل تبرز الشهادة أو ما يسمي باسم البينة الشخصية تالي الإقرار أي يحق للمتقاضي أن يثبت ادعاءه أو دفاعه بهذه البينة في الحدود المنصوصة عنها قانوناً. للشهادة شروط يجب توافرها لدي الشاهد ومنها عدم التهمة أو وجود المصلحة للشاهد مع أحد الخصوم أو الأطراف الثالثة. ظهرت هذه النقيصة في الشاهد فيما جري بين دمنة وسيد الخنازير عندما تكلم زوراً علي دمنة تقريباً من أم الملك وازدياداً في الحظوة عند الأسد. فتكلم سيد الخنازير

لإدلاله وتيهه بمنزلته عند الأسد (م، ن: ص ٢٤٧).

في الواقع كان الخنزير مثلاً بارزاً لهؤلاء الشهود الذي يقررون مصيراً مأساوياً علي المتهمين دون أن يكونوا نزهاء في شهاداتهم. ومنها النصاب: وهو كما جاء في المعجم الوسيط، العدد الذي يصح به عقد الجلسة (جماعة من الباحثين: ٢٠٠٤ م، ن: ص ٩٢٥).

وكان المقصود منه أقل العدد اللازم للشهود ليصدر به الحكم أو ينفذ قانونياً. فثمة يوجد في الفقه الجزائي بعض الجرائم لا توجب الشهادة الواحدة فيها حكماً إلا أن تكتمل بشهادة أو شهادات أخرى. ومن بين هذه الجرائم يجب في القتل أن يؤتي بشهادة عدلين إثباتاً لهذه الجريمة، كما أشار إليه الكاتب في نهاية باب الفحص عن أمر دمنة وإلي ما يقتضيه الحكم في هذه المسار: فقال لهما الأسد: ما منعكما أن تقوموا بشهادتكما، فقال كل واحد منهما: قد علمت أن شهادة الواحد لا توجب حكماً فكهرتُ التعرض لغيرما يمضي به الحكم، حتى إذ شهد أحدهما قام الآخر (ابن المقفع: ٢٠٠١ م، ص ٢٥٧).

د- عدم الحكم بالظن والقياس: لا يجوز للقاضي أن تميل ظنونه الشخصية وشبهته ضد المتهم أو لصالحه في سير المحاكمة، كما لا يجوز إرشاد المتهم أو المدعي إلى أفضل سبل الدفاع، بل عليه النظر في دفع الخصوم وتفحصها و التثبت من مطابقتها أو مخالفتها للواقع والقانون (السبيتي مصطفى: ٢٠٠٠ م، ص ٢٤٢)، وهذا مانص عليه الكاتب في كليله ودمنة حيث قال: إن صالح القضاء لا يقطعون بالظن ولا يعملون به لافي الخاصة ولا في العامة (ابن المقفع: ٢٠٠١ م، ص ٢٥٣).

ومن القضاء من يبني أحكامه علي الظن فلا يسلم من الوقوع في ورطة الشبهة والأضرار الفادحة، فعلي القضاء ألا أن يسعوا في توجيه التهم أو يصدرها من أحكام أو قرارات إلا بعد أن توفرت لهم الشروط اللازمة للتوجيه والإصدار ومغبة هذا الأمر عظيمة جداً؛ لأنه يمسّ بالقضاء وحقوق الشعب الرئيسية في حين أن الأبرياء يدانون ويقعون ضحايا الظنون والمقترفين الظلمة ينالون من التكريم ما لا يمكن دفعه عن عاتق المظلومين.

مع أن ابن مقفع لم يكن فقيهاً ولكنه لم يكن بعيداً أو جاهلاً عما ذكر به قاموس الفقهاء العباسيون من المصطلحات والألفاظ الشرعية في الأدلة والمسائل الموضوعية. ويتبدى هذا الأمر لدي ابن المقفع في رسالة الصحابة حين استنكر علي القضاء تذرعهم بالقياس

الشكلي وأنبهم علي استنادهم إليه كدليل مقبول للعقوبة والشهير، إذ قال في هذا الصعيد: فإن من أراد أن يلزم القياس ولا يفارقه أبداً في أمر الدين والحكم، وقع في الورطات ومضي علي الشبهات وغمض علي القبيح الذي يعرفه ويصره، فأبي أن يتركه كراهة لتركه القياس (كردعلي محمد: ١٩١٣، ص ١٢٦).

فهو مثل عن نموذج بين فيه مدي خطورة الاستناد بالقياس في آرائهم وقال: وذلك أن رجلاً لوقال: أتا مني أن أصدق فلا أكذب كذبة أبداً، لكان جوابه أن يقول نعم، ثم لو التمس منه قود ذلك، فقال: أتصدق في كذا وكذا حتى يبلغ به أن يقول الصدق في رجل هارب استدلني عليه طالب ليظلمه فيقتله لكسر عليه قياده وكان الرأي له أن يترك ذلك وينصرف إلى المجمع عليه المعروف المستحسن (م، ن: ص ١٢٧).

وهو في هذا الموقف أي باتخاذ القرار المخالف لما يذهب إليه الفقهاء العباسيون في استنادهم إلى القياس كأحد من الأصول الاستنباطية في الفقه القضائي كان قريباً من أصحاب الإمامية وهم يستنكرون القياس في قاموسهم القضائي ولا يستسيغونه كدليل مقبول من الوجهة العقلية في عالم القضاء ناهيك أن يترتب عليه بعض الأحكام القضائية في مشهد الواقع.

### ١٣-٣) المسؤولية الجنائية

إن الجنائي حرّ في اختياره لأعماله الإجرامية، ممتلكاً زمام الإرادة والتمييز وقت اقتراح الجريمة التي قرّر لها قانون العقوبات جزاءً جنائياً وهذا يعني أنه لم يكن في حالته قد أكره فيها علي ارتكابه فعلاً انخرّف به عن المنهجية السليمة للقواعد الاجتماعية. ومن لم يتمتع بالإرادة والاختيار حين يرتكب فعلاً منهياً عنه ويعتدي علي حرمة القانون بالأسباب النفسية والخارجية فلا يستحق تحميل العقوبات عليه، فرفع عنه مسؤولية الإجرام من المنظور القانوني.

ظهر في القرن التاسع عشر الطبيب الإيطالي الشهير وعالم الجريمة لومبروزو (١٩٠٩-١٨٣٥) وابتدع نظرية متأصلة في الأساس البيولوجي والتكويني المسماة بنظرية ((الرجل المجرم)) أو ((المجرم بالفطرة)) وهو ذهب إلى أن المجرم إنسان يتميز بلامح عضوية وخصائص جسدية وميزات نفسية قد توفرت فيه عن طريق الوراثة وهو مطبوع علي الشر ومنقاد إليه بحكم تكوينه البيولوجي.

وهذا القول الخطأ قد جاء في كلام الخنزير حين اعتمد في توجيه التهم علي أن هناك بعض سمات جسدية قائمة علي وجه دمنة يدل علي اتهامه بالخبث والخديعة والفجور، إذ قال: إن العلماء قد كتبوا أنه من كانت عينه اليسري أصغر من عينه اليمني وهي لا تزال تختلج وكان أنفه مائلاً إلى جنبه الأيمن فهو خبيث جامع للخبث والفجور وكان دمنة علي هذه الصفة (ابن المقفع: ٢٠١م، ص ٢٤٨).

كما أشرنا سالفاً أن المسؤولية تفرض الحرية والإرادة في الاختيار والتمييز، فبانتفائها ترفع المسؤولية عن فاعل الجريمة وإذا أردنا أن نحلل هذا الرأي ونستجلي مدي خطاه علي مسرح الواقع، فبإمكاننا القول: إذا كان السلوك اللاسوي باعتباره خرق لقواعد الضبط الاجتماعي أو خروج عن المعايير الانضباطية نتيجة مباشرة للاستعداد الذاتي أو القوة الكامنة، فلا بد أن يمال إلى القبول بأن فاعل الجريمة ليس مسؤولاً عن سلوكه الانحرافي بما انطوي علي العاهات الجسدية والشذوذ النفسي والخلقي؛ لأنه متجه إلى الجريمة من خلال السمات الجينية الموروثة وليس له في الحالة هذه خيار للإقلاع عن ارتكاب الجريمة. جاء علي لسان دمنة كلام في هذا المعني مفاده أنه لو صح أن يكون منقاداً إلى الشر بحكم تكوينه البيولوجي، لكان مكرهاً في ذلك وليس له الإدراك الكافي لفهم المعايير السلوكية ولهذا ترفع عنه المسؤولية. تقررت هذه الحجة هنا في كلامه: فإن كان يزعم أن ما في جسمي من هذه العلامات هو الدليل علي صدق مارميت به، فإني إذن أكون قد وسمت بسمات وعلامات اضطررتني إلى الإثم فعملت بها ما عملت (م، ن: ص ٢٤٩).

#### ١٤- النتيجة

نلخص من العرض السابق إلى نتيجة مؤداها أن ابن المقفع في زمنه كان أول أديب اجتماعي ابتداء بالحركة الإصلاحية التي استأثرت السياسة فيها حظاً وافراً لديه وهو في هذه الدعوة الحارة إلى الإصلاح حاول أن يرسم خريطة طريق في السياسة وليقدم لنا صورة دقيقة لما ينبغي أن يسير عليه الحكام وأصحاب المناصب وبخاصة أنه شرح فيها الطريقة التي يجب أن يحتذيها المجتمع الإنساني عموماً.

لقد أعطي ابن المقفع بعبقريته الفذة في كل قطاع من سياساته بمعطيات جديدة يمكن تطبيقها علي كثير من المعايير اليومية في حقل السياسة وبناء الدولة وهو في تخريجه هذا لم

يتغافل عن العديد من الأمراض السارية في أوصال الدولة وزج فكرته في مقارعة الظروف المحيطة بحياة المجتمع وجهر بأرائه التوجيهية الناقدة إلى معالجة الأمور وإصلاح جهاز الحكم والتعديل في سن القوانين، فذهب هذا العقل المتحضر في النهاية ضحية لآرائه الإصلاحية الجريئة في إدانته نظام الحكم القائم ومخالفته حكام الدولة العباسية لسلوكهم الاستبدادي في قمع الحريات وإنكارهم حقوق الشعب الرئيسية حتى في أبسط أشكالها في بيئة متورطة في منظومة من الجهل و البطش والخرافة.

#### Abstract:

This article examines the political data that ibn-almoqaffa as first political writer after the appearance of the islam during his reformist ideas applied and this work was performed through criticism of reign structure as important tool in his political style to express his views and ideas in order to achieve desired modification. In the process of using these data took his intellectual leaven from source of Persian culture wich was unknown for arabs and shaped it in new format with Arabic view to be matched to the new environment and its conditions. He once took this approach, found that new Islamic civilization has not such data, thus he followed approach that no one else know it and open this path by his intellect and knowledge. Ibn al-moqaffa when dealt with this task, he lived among civilization: ancient Persian civilization and rising Islamic civilization

Many of these data including the features that some of today's political standards and indicators in the fields of political science and international law are known by then.

Some of these data relating to the structure of the state and its role in representing foreign relations or diplomatic issues and other including general judicial concepts from the perspective of domestic policy.

**Key words:** political data , ibn-almoqaffa , reformist , standards , state , political science.

### قائمة المصادر والمراجع

- ابن خلكان: ١٣٦٤، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ج٢، ط٢، قم، مطبعة أمير.
- ابن المقفع، عبدالله: ٢٠٠١م، كليله و دمنه، دارالهلل، بيروت.
- ابن المقفع، عبدالله: ١٣٩٢ش، الأدب الصغير و الأدب الكبير، ط١، انتشارات جامعة قم، قم.
- ابن النديم: ١٣٥٠ش، الفهرست، تهران، مكتبة الأسد.
- أمين، أحمد: ٢٠٠٣م، ضحى الإسلام، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- بن عبدالرحمن العيكان، عبدالعزيز بن ناصر: ٢٠٠٧م، الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية و القنصلية في القانون الدولي، ط١، شركة مكتبة العيكان، الرياض.
- بن قينة، عمر: ٢٠٠٠م، الرؤية الفكرية لدي ابن المقفع و ابن العنابي و الكواكبي، ط١، دار أسامة، عمان.
- بيگدلي، محمدرضا: ١٣٨٦ش، القانون العام الدولي، ط٢٩، مكتبة گنج دانش، تهران.
- جرداق، جورج: ١٩٧٠م، بين علمي و الثورة الفرنسية، ج٢، مكتبة الحياة، بيروت.
- جماعة من الباحثين: ٢٠٠٤م، معجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- جمعة، حسين علي: ٢٠٠٣م، ابن المقفع بين حضارتين، ط١، المستشارية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق.
- الحاج حسن، حسين: ٢٠٠٦م، حضارة العرب في صدر الاسلام، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت.
- حمزة، عبداللطيف: ٢٠٠٠م، ثلاث شخصيات في التاريخ، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة.
- دوري، عبدالعزيز: ٢٠٠٨م، النظم الإسلامية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سبتي، مصطفى: ٢٠٠٠م، جذور المكيافلية في كليله و دمنه، دارالفارابي، القاهرة.
- شلق، علي: ١٩٩٢م، مراحل تطورا النثر العربي في نماذجه، ج٢، ط١، دار العلم للملايين، بيروت.
- عظيمي، عباسعلي: ١٣٥٥ش، شرح حال و آثار ابن المقفع، انتشارات فرخي، تهران.
- غفراني الخراساني، محمد: د.ت، عبدالله ابن المقفع، دارالقومية، القاهرة.
- الفاخوري، حنا: ١٣٨٠ش، تاريخ الأدب العربي، ط٢، انتشارات طوس، تهران.
- كردعلي، محمد: ١٩١٣م، رسائل البلغاء، دارالكتب العربية الكبرى، القاهرة.
- كريم محمد، إدريس: ٢٠٠٩م، الوحدة السردية في حكايات كليله و دمنه، ط١، دارمجدلاوي، عمان.
- محمد عبدالله الثبيتي، نوير بنت ناصر: ٢٠٠٦م، تنوع الأداء البلاغي في أدب ابن المقفع، د.ط، جامعة أم القرى، مدينة.
- وادي، طه: ١٩٩٦م، الرواية السياسية، القاهرة، دارالنشر للجامعات المصرية.